مساهمة البرامج الإلكترونية في الكشف عن السرقة العلمية

Contribution of electronic programs in the detection of scientific theft

عيشوش هشام [1] - عيشوش عواطف [2] - لبيهي عبد المالك [3]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي - الجزائر / aichouchehichem203@gmail.com

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي - الجزائر /aichouche-aouatef@univ-eloued.dz

[3] جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي - الجزائر /abdelmaleklebbihi1979@gmail.com

ملخص:

حرصا على المحافظة على مصداقية البحث العلمي في مجال الدراسات الأكاديمية ، وتكريس الأمانة العلمية في البحوث العلمية، تزايد الاهتمام بأزمة أخلاقيات البحث العلمي، بسبب تفشي ظاهرة السرقة العلمية التي تفاقمت في ظل الانفجار المعرفي خصوصا مع التطور التكنولوجي، الذي نشهده حاليا؛ فكان هذا السلوك أللأخلاقي موضوعا خصبا للمناقشة في العديد من التظاهرات العلمية من مؤتمرات وملتقيات وندوات، كما استقطب اهتمام الجهات الوصية على سلك التعليم العالي، والبحث العلمي في الجزائر، التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا، وبالرغم من جميع الإجراءات والقوانين التي أقرتها عديد المؤسسات الجامعية من أجل التصدي لظاهرة السرقة العلمية، إلا أنها لم تفلح في القضاء عليها، نظرا لاعتماد أغلبها على أساليب تقليدية لا تتناسب مع الأساليب المستحدثة المستخدمة في ارتكابها، وهذا ما يستدعي البحث عن أساليب أخرى أكثر فعالية للحد منها، أكدت النتائج هذه الدراسة على ضرورة اعتماد الجامعة الجزائرية على التدابير التقنية لاكتشاف السرقة العلمية بفضل ما وفرته شبكة الانترنت من برمجيات متخصصة في فحص المحتوى المعلوماتي وكشف كل أشكال الانتحال.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، السرقة العلمية، الباحث، الأمانة العلمية.

تصنيف JEL: C44.

Abstract:

In the interest of preserving the credibility of scientific research in the field of academic studies, and the dedication of scientific integrity in scientific research, interest in the crisis of scientific research ethics has increased. Because of the spread of the phenomenon of scientific theft, which has exacerbated in light of the knowledge explosion, especially with the technological development, which we are currently witnessing; This immoral behavior was a fertile topic for discussion in many scientific demonstrations such as conferences on the phenomenon of scientific theft, but they did not succeed in eliminating it, due to the reliance of most of them on traditional methods that are not commensurate with the new methods used in committing them, and this is what calls for the search for other more effective methods. to reduce them.

The results of this study confirmed the need for the Algerian university to rely on technical measures to detect scientific plagiarism, thanks to what was provided by a network

Keywords: scientific research, scientific theft, researcher, scientific secretariat.

Jel Classification Codes:C44.

1. مقدمة:

إن البحث العلمي، عبارة عن منهجية علمية تبدأ بتحديد المشكلة، وإعداد التصميم البحثي وتجميع المعلومات، ثم الكتابة والصياغة؛ كما يقوم أيضا على مجموعة من المعايير والقيم الأخلاقية التي يجب على الباحث أن يتصف بها، وعليه لا يمكن حصر وصف البحث العلمي بأنه عملية منهجية تؤدي إلى اكتساب المزيد من المعرفة عن الظواهر المختلفة، وإنما هو أيضا عملية أخلاقية، تجبر الباحث على أن يكون متسلحا بمواصفات أخلاقية إلى جانب المواصفات المعرفية والمنهجية، يأتي على رأس تلك المواصفات الأخلاقية " الأمانة العلمية " التي تظهر في عدم نسبة أفكار الغير وآرائهم إلى نفسه، وفي الاقتباس الجيد، وإسناد كل رأي أو فكرة أو معلومة إلى صاحبها الأصلي، على اعتبار أن إحياء المثل الأخلاقية للبحث العلمي لدى الباحثين والدارسين وطلاب العلم، يحفظ للعلم كيانه وللبحث قوامه. إلا أنه وبالرغم من هذه الأهمية التي تكتسيها الأمانة العلمية في إرساء مصداقية البحث العلمي ،إلا أن ميثاق الأمانة العلمية قد ينتهك متى وقع الباحث في خطأ السطو الأكاديمي، ونسب أفكار الغير وآرائهم إلى نفسه عن جهل بتقنيات البحث العلمي، أو تعمد ذلك متعديا بذلك على حقوق الملكية الفكرية للآخرين، خاصة في هذا العصر الذي يتسم بالانفتاح الثقافي الناتج عن الثورة في مجال التواصل عبر الشبكة العنكبوتية والتي تعد سلاحا ذا حدين فقد يسرت مصادر البحث العلمي وهيأت الظروف للارتقاء به، ولكنها على صعيد آخر ساهمت في تيسير سبل السرقات واتساع مجالاتها وصعوبة اكتشافها؛ وأصبح من غير الممكن مواجهة هذه الظاهرة بالطرق التقليدية، فلا التوعية الأخلاقية ولا الإجراءات القانونية تمكنت من وضع حد لهذه الظاهرة، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على شبكة الإنترنت في مجال البحث العلمي، وهذا ما دفع العديد من الجامعات في الدول المتقدمة إلى التوجه نحو التدابير التقنية وفي مقدمتها البرامج الالكترونية.

انطلاقا مما سبق، فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة عن التساؤل التالي:

كيف يمكن أن تساعد البرامج الالكترونية في الكشف عن السرقة العلمية؟.

استجابة لمتطلبات الدراسة وتحقيقا لأهدافها تقوم هذه الدراسة على الفرضية التالية: تساعد البرامج الالكترونية في الكشف عن السرقة العلمية.

1.1 **أهمية الدراسة**: انتشرت السرقة العلمية في الآونة الأخيرة بين الطالب والباحثين بالجامعات نتيجة كثرة النشر الإلكتروني، مما سهل عملية النقل في البيئة الإلكترونية، ومدى تأثيره على منظومة البحث العلمي .ورغم كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لحد من السرقات العلمية، ودور الجامعات في التصدي لهذه الظاهرة السرقات العلمية في المكتبات الجامعية والمجلة ومساعدة الباحثين لتجنب السرقات العلمية بما تقدمه من محاضرات وندوات وورش عمل أو نصوص الوثائق المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمي والاستشهاديات المرجعية ونشر ثقافة حقوق الملكية الفكرية بهدف الحد من السرقات العلمية.

2.1 **أهداف الدراسة:** هناك ثالث أهداف رئيسة تسعى الدراسة إلى تحقيقها تتمثل في:

- التعرف على أشكال وأسباب السرقات العلمية وطرق عالجها بجامعة؛
- دور جامعة في الحد من السرقات العلمية وذلك من خلال سياساتها وأدواتها لكشف السرقات العلمية؛
- دور المكتبة الجامعية في الحد من السرقات العلمية من خلال ما تقدمة من خدمات وأنشطة.

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال تقسي الأوصاف الفعلية للسرقة العلمية وتحليل المسائل القانونية ذات الصلة بها، معتمدين على خطة مقسمة إلى محورين، على النحو الآتي:

2. ماهية السرقة العلمية

السرقات العلمية آفة أخلاقية تفشت بشكل واضح في المجتمعات المعاصرة، فالقضية لها عمقها التاريخي، وسنحاول تسليط الضوء على مفهوم السرقة العلمية في عصرنا الحالي وصور انتهاك قواعد البحث العلمي.

1.2 تعريف السرقة العلمية

إجلاء الغموض عن مفهوم السرقة العلمية، يكون من خلال التعرض للتعريف اللغوي والاصطلاحي، والقانوني لها.

❖ **التعريف اللغوي**

Plagiat–plagiarism كلمة لاتينية مشتقة من plagiarus ومعناها مختطف، ثم استعملت بمعنى الانتحال، وهو سرقة أفكار الغير، أو كلماتهم، أو مخترعاتهم، أو مؤلفاتهم . (محمد الأيوبي وآخرون،2003ص 811)

وكلمة Plagiat –plagiarism بهذا المعنى تقابلها في اللغة العربية كلمة « انتحال » التي ترد بنحو المعنى الذي ذكرته هو ادعاء ما لا أصل له، أي ادعاء ما لغيره، فيقال « انتحل السيء وتنحله إذا ادعاه لنفسه وهو لغيره، وانتحل وتنحل فلان شعر فلان، أو قصيدته، أو قوله إذا ادعى أنه قائله، وهو لغيره »، وفرق بعض أهل اللغة بين كلمة «انتحل» وكلمة «تنحل» فقالوا: «انتحل كذا، إذا ادعاه محقا، وتنحله إذا ادعاه مبطلا » (أبو الحسين احمد بن فارس ،1986 ص403) وعلى العموم فكلمة «بلاجيا» في اللغة اللاتينية أو كلمة « انتحال » في اللغة العربية تعني لغة: النسبة بغير وجه حق، بأن يدعي الشخص شيئا معنويا، أو ماديا، وينسبه لنفسه، وهو في الأصل لغيره، فيشمل هذا التعريف البلاجيا المعنوية (الفكرية) والبلاجيا المادية والبلاجيا بهذا المعنى تقابلها كلمة «سرقة »، فكل من يدعي لنفسه شيئا بغير وجه حق، ويسطو عليه دون علم صاحبه، يعد سارقا، وإن كانت السرقة تقع في الأصل على الحقوق المادية، بخلاف البلاجيا، التي تقع على الحقوق المعنوية) الأدبية والفكرية (ومن ثم استعير هذا المعنى في البلاجيا المعنوية فصار مدلولها قاصرا على الانتحال المعنوي) الأدبي والفكري (أو السرقة المعنوية) الأدبية والفكرية فيقال Plagiat–plagiarism أي سرقة أدبية أو سرقة أفكار، أو سرقة أراء، أو سرقة كلمات مؤلف . (محمد الأيوبي وآخرون،2003، ص 811)

❖ **التعريف الاصطلاحي**

يعرف قاموس chambers المنتحل بأنه:» الشخص الذي يسرق أفكار وكتابات الآخرين، ويقدمها على أنها ملك خاص به، وعندما يتم فعل ذلك في الجامعة فهو يهدف إلى تحقيق مكاسب كالحصول على منح مالية ويعد ذلك خيانة للأمانة » أما قاموس ميريام ويستر يعرف الانتحال العلمي بما يأتي «سرقة وادعاء ملكية أفكار الآخرين، استخدام ما توصل إليه الآخرون من إنتاج فكري، على أنه إنتاجه، ودون توثيق للمصدر الأساسي (فوزي رجب، 2016، ص10)

بينما تعرفه جامعة hopkins johns كما يلي: الانتحال هو الشكل من أشكال السرقة العلمية أكثر شيوعا في البحوث الأكاديمي ويحدث عندما يستخدم الطلاب بحث العمل أو الأفكار أي باحث أو مصدر آخر بدون ذكر مصدرها الأصلي (Johns hopkins،2008، ص 02)

في أبسط معانيها السرقة العلمية هي استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، تحدث بقصد أو بغير قصد وسواء كانت السرقة مقصودة، أو غير مقصودة، فهي تمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا (محمد أمين عواد، 2005، ص 10) وأن مصطلح «عمل» يشير إلى كلمات وأفكار الآخرين، وإلى الرسوم وبرامج الحاسوب، وغيرها من طرق التعبير والفنون الإبداعية والكتابات، والرسوم التوضيحية، والبيانية والصور والأشكال، والمواقع الالكترونية، وكافة أنواع وسائط الاتصال وأن مصطلح « مصدر « يشير إلى كافة الأعمال المنشورة؛ كالكتب، والمقالات، والمجلات، وأوراق العمل المقدمة للمؤتمرات العلمية

وغير العلمية، ونصوص الكتب، والأطروحات الأكاديمية، والأفلام والصور واللوحات المرسومة، كما يمكن تعريف السرقة العلمية على أنها:« اقتباس كتابات الغير، أو معانيها جزئيا أو كليا، ونسبتها لشخص الناقل» (ضو مفتاح محمد غمق، 2014 ص 96)

❖ **التعريف القانوني**

عرفت السرقة العلمية ضمن الفصل الثاني من المادة رقم: 03 من القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 « على أنه تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، أو الباحث الدائم، أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج، أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أوفي أي منشورات علمية، أو بيداغوجية أخرى ».

كما تعتبر سرقة علمية، كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها، دون ذكر مصدرها، أو أصحابها الأصليين أي تهميش.

- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين، ودون ذكر مصدرها، وأصحابها الأصليين؛
- استعمال برهان أو استدلال معين، دون ذكر مصدره، وأصحابه الأصليين؛
- نشر نص، أو مقال، أو مطبوعة، أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة، واعتباره عملا شخصيا؛
- استعمال إنتاج فني معين، أو إدراج خرائط، أو صور، أو منحنيات بيانية، أو جداول إحصائية، أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها، وأصحابها الأصليين؛
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، بصفة كلية أو جزئية، دون ذكر المترجم والمصدر؛.
- قيام الأستاذ الباحث، أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، أو الباحث الدائم، أو أي شخص أخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي، دون المشاركة في إعداده؛
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث أخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه، بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية؛
- قيام الأستاذ الباحث، أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، أو الباحث الدائم، أو أي شخص أخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي؛
- استعمال الأستاذ الباحث، أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، أو الباحث الدائم، أو أي شخص أخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية، أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات؛
- إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

2.2 أنواع السرقة العلمية

السرقة العلمية في مجال الحقوق الفكرية أنواع عدة لذلك تعددت تصنيفاتها نذكر منها: (هيفاء، 2005 ص 12)

- **السرقة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق:** وتكون عند استخدام جملة أو تعبير استخداما حرفيا كما ورد في مصدره الأصلي، دون استخدام لعلامات التنصيص والإشارة للمصدر؛
- **السرقة العلمية باستبدال الكلمات:** وهي اقتباس جملة من أحد المصادر، وتغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة؛
- **السرقة العلمية للأسلوب:** وتكون بإتباع نفس طريقة كتابة المقالة الأصلية رغم أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، ولا مع طريقة ترتيبه، وهي في الحقيقة سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في هندسة عمله؛
- **السرقة العلمية باستخدام الاستعارة:** وتستخدم الاستعارة إما لزيادة وضوح الفكرة، أو لتقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره، بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية، لذا فالاستعارة، وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته، ويحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين، شريطة رد مرجعيتها لأصحابها الأصليين؛
- **السرقة العلمية للأفكار:** وذلك في حالة الاستعانة بفكرة أبدعها باحث ما، على أنه لا يجب الخلط هنا بين الأفكار والمفاهيم الخاصة، وبين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد، والتي تندرج تحت المعارف العامة .

كما صنفها عبد الفتاح خضر كما يلي: (فوزي رجب، 2016، ص 36) سرقة شاملة؛ سرقة علمية؛ سرقة عن طريق الترجمة.

وصنفها آخرون إلى:

- **سرقة كلية:** وهي النقل الحرفي، وفي هذه الصورة ينصب الاختلاس فيها على المادة المكتوبة وليس الأفكار؛
- **سرقة جزئية:** وتكون عند كتابة جزء من المصنف، أو فقرات من مؤلفات شتى دون ذكر مصدرها، أين يخول للقارئ أن الكاتب هو صاحبها، كما قد يتم باستخدام كلمات أخرى، أو باستبدال جملة بأخرى مع التقصير في التوثيق ونسبة الكلام، والمعلومة إلى المؤلف.

وصنفها المشرع الجزائري حسب القرار الوزاري رقم 933 الذي يحدد قواعد الوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها حيث نصت المادة 37 منه على انه تتوقف جميع المتابعات التأديبية ضد كل شخص بسبب وقائع غير واردة في نص المادة 3 من هذا القرار وعليه الحالات التي جاء بها القرار هي كما يلي: (سايح فاطمة، 2018)

- ❖ **من حيث الاقتباس:** هي كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر لمصدرها وأصحابها الأصليين.
  - اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصادرها وأصحابها الأصلين؛
  - استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها أو أصحابها وأصحابها الأصليين؛
  - نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.
- ❖ **من حيث الترجمة:** الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.

❖ **من حيث الإدراج:**

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده؛
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية؛
- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات؛
- إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من اجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالهم؛
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أيشخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخر انجاز أعمال علمية من اجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

❖ **أسباب السرقة العلمية:** يمكن تلخيص الأسباب المؤدية للسرقة العلمية في العوامل التالية:(فوزي رجب، 2016، 36)

- تدني المهارات البحثية؛
- تدني مستوى المهارات اللغوية؛
- انخفاض الوعي بخطورة السرقة العلمية؛
- عدم نضج ثقافة السرقة العلمية؛
- عدم نضج ثقافة النزاهة العلمية؛
- السعي للحصول على الدرجة العلمية والنجاح وتفضيل ذلك على العلم؛
- قلة الوعي بتقنيات الإسناد وإثبات المصادر؛
- عدم معرفة الكيفيات المثلى للاقتباس والتوثيق.

❖ **التدابير لمجابهة السرقة العلمية:** إن السبب في عدم وجود اتفاق عالمي موحد بشأن التدابير لمجابهة السرقة العلمية يرجع بالأساس إلى اختلاف النظام القانوني لكل دولة، والى الاختلاف الموجود حول مفهومها حيث يعتبرها البعض من بين الأخطاء البحثية أو الممارسات أللأخلاقية، فإن البعض الأخر يعتبرها من قبيل الأفعال المجرمة المعاقب عليها قانونا كونها تمثل اعتداء على حق المؤلف.

ولكن في كل الأحول تعد من الانحرافات الأخلاقية التي من الضرورة التشديد عليها، ومحاربتها بشتى أنواعها والتعامل معها بكل صرامة، وهذا ما استدعى تبني تدابير وقائية ورقابية، وأخرى ردعية، لمجابهة هذه الظاهرة .

1.3. التدابير الوقائية

إن نجاح أي إستراتيجية للحد من ظاهرة السرقة العلمية، لا يجب أن تعتمد على التدابير الردعية فقط، مهما بلغت درجة شدتها؛ بل يجب اتخاذ إجراءات وقائية، بالموازاة مع تلك التدابير الردعية، يمكن تلخيصها فيما يأتي (هيفاء مشعل الحربي، 2015، 16)

❖ **استحداث مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية:** على إثر تفشي هذه الظاهرة في الوسط الأكاديمي الجزائري مؤخرا، استحدثت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي القرار الصادر سنة 2016 المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة، يكلف هذا المجلس إضافة إلى الصلاحية المخولة له بموجب المرسوم التنفيذي 180/04 والمتمثلة في اقتراح تدابير تتعلق وتكفل احترام قواعد آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، والتي تنصب على المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير ممارسة مهنة أستاذ التعليم، والتكوين العاليين، وكذا المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير العلاقات بين الأساتذة ومكونات الأسرة الجامعية الأخرى، التدابير المطبقة في حال الإخلال بآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية مجمل التدابير الكفيلة بضمان حريات الأساتذة في إطار الحرم الجامعي، إعداد تقرير سنوي مرفق بالتوصيات، اختيار أعضاء مجلس آداب أخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة.

يكلف علاوة على هذه المهام وفقا لنص المادة 13 من القرار المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها بـ :

- دراسة كل إخطار بالسرقة العلمية، وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها؛
- تقدير درجة عدم الالتزام بقواعد الأخلاقيات المهنية والنزاهة العلمية لكل حالة تعرض عليه؛
- تقدير درجة الضرر اللاحق بسمعة المؤسسة وهيئاتها العلمية؛
- إحالة كل حالة تتعلق بالسرقة العلمية على الجهات الإدارية المختصة في المؤسسة مشفوعة بتقرير مفصل يبين حالات الانتحال، والسرقة العلمية، في العمل موضوع الإحالة؛
- يقوم المجلس بإعداد حصيلة سنوية عن نشاطاته، ويرسلها مرفقة بتوصياته إلى مسؤول المؤسسة .

❖ **تدابير التحسيس والتوعية:** يلزم القرار المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها عن طريق نص المادة الرابعة منه مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، باتخاذ تدابير تحسيس وتوعية تخص لاسيما:

- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين و الباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي، وكيفية تجنب السرقات العلمية؛
- تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه؛
- إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التعليم العالي؛
- إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي؛
- إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية، والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

❖ **تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي:** أكد على هذا التدبير نص المادة الخامسة من القرار المذكور أعلاه؛ بحيث تتولى المجالس العلمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي:

- تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصاتهم وسيرتهم الذاتية ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية للاستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي؛

- شراء حقوق استعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية بالعربية واللغات الأجنبية أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنيت وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية؛
- يتعين على كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث .

2.3 .تدابير رقابية

تلزم المادة السادسة من القرار المذكور أعلاه مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث باتخاذ تدابير الرقابة التالية :

❖ **قاعدة البيانات كآلية لكشف السرقة العلمية**: نصت المادة 6 من قرار رقم933 على إنشاء قاعدة بيانات تخص الأعمال المنجزة من طرف الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائم والتي تضم مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه. تقارير التربصات الميدانية، مشاريع البحث والمطبوعات البيداغوجية، كذلك ومن أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي تم إنشاء قاعدة بيانات رقمية للأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الجامعيين الاستشفائي ين والباحثين الدائمين وذلك حسب شعبهم وتخصصاتهم ومجالات اهتمامهم، وهناك بعض الإجراءات التي تم فرضها على طالب الدكتوراه في الجزائر وهي التسجيل في البوابة الوطنية للإشهار عن الأطروحات الذي تم استحداثه بموجب القرار رقم 153 المؤرخ في 14 ماي 2012 المتضمن إنشاء جدول فهرس مركزي، وهذا للكشف عن الأطروحات المناقشة تفاديا للتحايل في الدكتوراه بالإشعار عن موضوعه عبر بوابة الموقع، وعلى نفس المنوال تم مؤخرا استصدار آلية جديدة تختص بالمقالات على نفس نهج البوابة إذ يكون طالب الدكتوراه بصفة عامة ملزم بتسجيل مقاله على مستوى الموقع قبل عرضه للنشر على مستوى المجلات المحكمة.

❖ **البرمجيات كآلية لكشف عن السرقة العلمية**: إن التخفيف من وطأة السرقات العلمية يتطلب تضافر الجهود والاستعانة بكل الطرق المتاحة للقضاء على هذه الآفة، سواء كانت توعية أو إجراءات قانونية أو استعمال برمجيات مخصصة لهذا الغرض، وهذا ما أقره القرار رقم 933 في المادة 6 منه حاثا مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي باتخاذ كل التدابير الرقابية البرمجية التي من شأنها تحقيق الغرض المنشود منها ألا وهو محاربة هذه الظاهرة شراء حقوق استعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقة العلمية بالعربية واللغات الأجنبية أو استعمال المبرمجات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنت وغيرها من المبرمجات المتوفرة أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية. فمن شأن هذه البرامج أن تكشف الانتحال بمضاهاتها لنصوص وكشف التطابق الحاصل فيه حيث تأخذ مقاطع من البحث المقدم وتقوم بمضاهاتها مع ما نشر من مقالات وكتب من مصنفات وتعد تقريرا بذلك.

3.3 التدابير الردعية

إن التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم سهل من عمليات التعدي على البحوث العلمية من حيث سرقتها وبشتى الطرق من نسخ أو تعديل إما كلي أو جزئي وغيره من أنواع الغش والانتحال لذلك أبدى المشرع الجزائري اهتماما بهذا الموضوع فكان القرار الوزاري رقم 933 الذي عالج موضوع السرقة وصورها وطرق محاربتها من خلال آليات قانونية وكذا آليات جزائية وهي كما يلي:

❖ **الآليات القانونية لمجابهة السرقة العلمية**: أصبح التعدي على حقوق الملكية الفكرية يشكل خطرا حقيقيا، فتعدد صور السرقة العلمية جعل من محاولة مكافحتها أمرا عسيرا، لذلك وضع الجزائري عدة نصوص قانونية والتي من شأنها

التقليل من هذه الظاهرة التي أصبح يعاني منها الوسط الأكاديمي، لما انجر عليه من أضرار لحقت بالمنجزات الفكرية والعلمية. حيث تحضى حقوق الملكية الفكرية بشقيها الأدبية والفنية، حيث يتحقق بمجرد نقل المصنف أو الأداء الذي لم يسقط في الملك العام من غير إذن صاحبه، وتقوم هذه الجريمة بتوافر عنصرين يتمثل الأول في وجود سرقة أدبية كلية أو جزئية للمصنف أو الأداء، ويتمثل الثاني في وقوع الضرر. أما في القرار الوزاري رقم 933 ففي المادة 38 منه نصت على أنه يمكن لكل جهة تضررت من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابها.

- **الآليات الإدارية للمجابهة السرقة العلمية:** فصل القرار الوزاري 933 الإجراءات المتبعة في الإخطار بالسرقة العلمية من خلال المادة 16 منه بحيث يكون الإخطار للحالات المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القرار، حيث جاءت هذه الحالات على سبيل الحصر، فأي إخطار خارج عن هذه الحالات والمذكورة في المادة 3 من القرار لا يعتد به.

حيث يتعرض الطالب للعقوبات التي نص عليها المشرع الجزائري وفقا للمادة 18 من القرار وعند ثبوت السرقة العلمية في تقرير مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة. وطبقا للأحكام الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جوان 2003 تم تأكيد اللجوء إلى القضاء في حالة وقوع الضرر من فعل السرقة العلمية.

كما يتعرض الأستاذ للعقوبات وفقا للقرار 933 فكل تصرف منصوص عليه في المادة 3 يعد سرقة علمية، حيث نصت المادة 35 من القرار أن كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من ذات القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث الأستاذ البحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات، الماجستير والدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى والمثبتة قانونا أثناء مناقشتها أو نشرها أو عرضها لتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر كما تتوقف جميع المتابعات التأديبية في حالة عدم كفاية الأدلة أو بسبب وقائع غير واردة في المادة 3 من القرار، مع إمكانية للجهات المتضررة مقاضاة المخاطبين بالسرقة العلمية.

4. **برامج الالكترونية كآلية للكشف عن السرقة العلمية**

ترجع البدايات الأولى لاستخدام التدابير التقنية المتمثلة في البرامج الإلكترونية ومواقع الانترنت في الكشف عن السرقات العلمية، إلى تسعينات القرن الماضي أين قامت بعض الشركات المتخصصة في أمن المعلومات بتصميم برمجيات ذكية للبحث والفهرسة ومقارنة الكلمات والنصوص، تعرف بـ web crauwlers هدفها البحث في ملايين صفحات الانترنت وتجميع المعلومات المتشابهة في صفحة واحدة تمكن المستخدم من إيجاد أي كلمة أو عبارة بشكل سريع. (سالم بن محمد 2010، ص20)، كما أدركت العديد من المؤسسات الجامعية في الدول المتقدمة بقصور الآليات التقليدية (التدابير القانونية، التوعية الأخلاقية) لوحدها في مواجهة السرقات العلمية، كان لابد من التوجه نحو الاعتماد على التدابير التكنولوجية، وهذا يتحقق ما يعرف بمبدأ تكافؤ آليات المواجهة، بحيث تكون آليات مواجهة السرقة العلمية متكافئة مع الطرق المستعملة في ارتكابها، وهذا ما دفع بالعديد من شركات البرمجيات، بتطوير برامج حاسوبية لاكتشاف الانتحال العلمي، وبعض هذه البرمجيات مدعوم و متوافق مع اللغة العربية، أما البعض الأخر غير مدعوم باللغة العربية، بمعنى أنها لا تستطيع أن تكشف السرقات العلمية في النصوص العربية، وعلى العموم فإن تلك البرامج متخصصة لكشف السرقات العلمية، وهي برمجيات متاحة على الانترنيت، تكون مجانية أو بمقابل، تقوم بكشف ومضاهاة النصوص، لكشف التعرض للانتحال أو السرقة (هيفاء مشعل الحربي، 2015، 16).

1.4 **أهم برامج كشف السرقات العلمية** نذكر منها: (هيفاء مشعل الحربي، 2015، ص 17)

- مضاهاة وثيقة بوثيقة أخرى أو بعدة وثائق وبيان أوجه التشابه والاختلاف ونسبة التشابه بينهما؛
- إمكانية التكامل مع نظم إدارة المحتوى CMS ونظم إدارة التعلم LNS؛
- المساعدة في إجراءات تصويبات على ملف الوثيقة التي يتم فحصها؛
- طباعة التقارير مع إمكانية حفظها في صيغة ملفات نصية؛
- اختزان تقارير فحص الوثائق بحساب المستخدم؛
- مشاركة التقارير مع أفراد آخرين مسجلين ولهم حسابات على نفس البرنامج؛
- إرسال إشعارات أو تنبيهات بالبريد الالكتروني لإعلام المستخدم بانتهاء عملية الفحص وصدور التقرير؛
- التعامل مع الوثائق بأكثر من لغة؛
- التعامل مع أشكال متعددة من أشكال ملفات الوثائق DOCX، DOC، PDF؛ HTML .

تنوع أساليب إرسال نص الوثيقة للبرنامج (بريد إلكتروني، قص، لصق، تحميل صاعد لملف) من أهم مميزات مواقع فحص السرقة الادبية/ الأدبية/ العلمية هي أنها تحدد مدى أصالة المحتوى بكافة جوانبه، ومدى التزام الكاتب أو الباحث بالأمانة العلمية والبحثية، وذلك من خلال عمل فحص شامل للمحتوى.

بعد انتشار السرقة الأدبية على نطاق واسع، تم سن تشريعات عديدة لمعاقبة هذه الجريمة، كما وضعت المؤسسات البحثية والجامعات واللجان العلمية المختلفة معدلات معينة مقبولة في الاقتباس من المصادر الأخرى، ومن الجدير بالذكر أن معظم المجلات العلمية ومؤسسات دعم البحث العلمي لا تقبل بهذه النسب، وتضع معدلات أقل لقبول الاقتباس.

وتنتشر برامج فحص السرقة قياس نسبة السرقة الأدبية ومواقع فحص السرقة العملية اونلاين، وتتفاوت في جودتها وكفاءتها وموثوقيتها، وسنوفر لكم هنا أفضل 10 مواقع فحص السرقة الأدبية والعلمية لمعرفة نسبة الاقتباس وفحص نسبة التشابه والانتحال من خلال مواقع فحص السرقات الأدبية أو برامج فحص نسبة الانتحال الأدبية والعلمية، وذلك بعد اختبار ومراجعة جميع .الأدوات الشائعة على نطاق واسع.

تعتمد جودة أفضل مواقع فحص نسبة التشابه الأدبية والعلمية على جانبين أساسيين

- موثوقية ودقة الفحص والنتائج حتى عند تحرير النصوص بدرجات متفاوتة؛
- عمق واتساع قواعد البيانات التي تعتمد عليها مواقع فحص السرقات الأدبية.

2.4 . أشهر البرامج المستعملة في الجامعات للكشف عن السرقة العلمية

إن من بين أهم التحديات التي تواجه الجامعات في عصر التطور التكنولوجي هو كيفية الاستفادة من هذه التكنولوجيات في الحد من السرقات العلمية، فبقدر ما ساهمت شبكة الانترنت في انتشار السرقات العلمية على نطاق واسع إلا أنها في نفس الوقت ساهمت في كشف مرتكبي هذه السرقات، إذ أن احتمال اكتشاف السرقة العلمية اليوم أصبح أكثر سهولة بفضل ما وفرته شبكة الانترنت من برمجيات متخصصة في فحص المحتوى ألمعلوماتي وكشف كل أشكال الانتحال. والتي من أشهرها ما يلي:

❖ **برنامج quetext** : من أفضل مواقع فحص السرقة الأدبية من خلال خوارزميات معينة لا تفحص فقط نسب الاقتباس، ولكن تقترح عليك كلمات أو طرق صياغة لتقليل نسبة الاقتباس في مقالك أو بحثك، يعتمد موقع فحص

نسبة الاقتباس quetext من خلال على قاعدة بيانات كبيرة من مصادر متعددة: الكتب الأكاديمية، صفحات ومواقع الانترنت، الجرائد الإخبارية الكتب المدرسية المتوفرة على شبكة الانترنت.

- ❖ برنامج **Scribbr** : يتميز الموقع بتقديم خدمة فحص السرقة الأدبية / العلمية بصورة دقيقة لأكثر حالات الانتحال لجميع أنواع المصادر، الموقع يقدم خدمة مدفوعة علية الجودة، من أهم ما يميز الموقع إمكانية كشف إعادة الصياغة داخل النصوص التي تم تحريرها أيضا، مع تمييز الأجزاء التي تم اقتباسها، ويتم رفع المستندات المطلوب فحصها، مع الحفاظ على خصوصية البيانات وعدم مشاركتها مع طرف ثالث.
- ❖ برنامج **turnitin** : يعتبر من أفضل وأشهر مواقع فحص السرقة الأدبية / العلمية، والذي يقدم خدمة متكاملة من خلال توفير برنامج فحص نسبة الاقتباس، وخبراء يمكن التواصل معهم لمعرفة المحتوى الأصلي من المنسوخ ومعرفة حجم النسخ، والحصول على الملاحظات اللازمة من اجل تحسين موضوعاتك وأبحاثك العلمية ومهاراتك الأكاديمية.
- ❖ برنامج **ithenticate : مدقق الانتحال** هو أحد البرامج فحص السرقة الأدبية الإحترافية التي توفر لك تفاصيل شاملة. يقوم الموقع بالاحتفاظ بالموضوعات التي قمت بفحصها مسبقافي حسابك على الموقع. كما يوفر قاعدة بيانات عملاقة تتخطى أكثر من 37 بليون صفحة على الإنترنت ، وأكثر من 92 كتاب أكاديمي وجريدة.
- ❖ برنامج**plagiarisma:** يعتبر من أحد أفضل مواقع فحص نسبة الانتحال.والعلمية تحليل موضوعك ومعرفة نسبة الاقتباس بدقة يمكنك إضافة الموضوع ككلمات او إضافة الرابط الخاص به أو رفع الملف على الموقع بمختلف الصيغ : TXT, HTML, RTF, MS WORD DOC, DOCX, PPTX, XLSX, XLS, PDF, ODT, EPUB, FB2 . (هيفاء مشعل الحربي، 2015، 20)
- ❖ برنامج **dustball** : فحص السرقة الأدبية بالعربي / موقع كشف الانتحال بالعربي يعتبر أحد مواقع فحص السرقات الأدبية التي تدعم اللغة العربية، يمكنك إضافة 7000 كلمة من أجل فحص الاقتباس، كما يمكنك رفع ملف بصيغة وورد بشكل كامل دون أن تقوم بنسخ ولصق المحتوى، الموقع مجاني إلا انه يوفر إمكانية الإشتراك بعد دفع 8 دولارات شهريا للحصول على المزيد من المميزات.
- ❖ برنامج **Small SEO Tools** : يوفر هذا الموقع أداة معرفة نسبة الاقتباس بشكل مجاني مدى الحياة. كما يحتوي على العديد من الأدوات التي يحتاج إليها أصحاب المواقع الإلكترونية لتحسين مواقعهم.
- ❖ برنامج **plagiarismchecker** : من أهم ما يميز الموقع أنه يتيح لك إختيار المصادر التي تريد البحث بها، سواء من خلال محرك البحث جوجل أو محرك البحث ياهو. الموقع مجاني بالكامل ولكنه يحتوي على الكثير من الإعلانات التي قد تكون مزعجة عند الإستخدام.
- ❖ برنامج **Dupli checker** : يعتبر أحد المواقع الرائدة في فحص السرقة الأدبية وكشف الانتحال العلمي والذي يقدم نتائج موثوقة. الأمر الوحيد الذي يعيب هذا الموقع هو البطء في الفحص وإظهار النتائج ويقارن الموقع المحتوى من خلال قاعدة بيانات عملاقة من ملايين المصادر. كما يدعم فحص نسبة الانتحال بالعديد من اللغات بما يصل إلى 7 لغات.
- ❖ **Unicheck** : أحد أفضل مواقع فحص السرقة الأدبية والعلمية، حيث يمتلك إمكانيات متعددة تسمح للمستخدمين بالتأكد من عدم وجود أي سرقات أدبية أو انتحال علمي، ويتم فحص النصوص من خلال أكثر من 30 مليار موقع على الإنترنت. إضافة إلى أنه يقدم بلاغات حول وجود أي مؤلفات مشبوهة أو تم التلاعب بها.(هيفاء مشعل الحربي، 2015، ص21)

3.4. بعض البرامج المستعملة لكشف عن السرقات الأدبية

ومن البرامج المستعملة لكشف السرقات الأدبية نذكر: (هيفاء مشعل الحربي، 2015، ص 22)

- **برنامج APLAG:** هو اختصار PLAGIARISM ARABIC ويعتبر أحد برمجيات كشف انتحال النصوص عربية المنشأ، صدر بقسم علوم الحاسب بجامعة الملك سعود عام 2011، يعتمد على التمثيل المنطقي للنصوص، كفقرات وجمل، وكلمات بحث، بحيث تأخذ كل عبارة وكل كلمة أعداد صحيحة تعبر عنها بترتيب ورودها في النص، وقد تم اختبار البرنامج مع اثني عشر نص باللغة العربية، ولتقييم النتائج تم الاعتماد على الاستبيان والتحقيق كمقياسين لتقييم دقة وصحة مخرجات البرنامج .
- **نظام قارنت QARNET** : قارنت نظام حاسوبي متقدم يساعد المعلمين والباحثين والكتاب والجهات التعليمية من خلال تحديد أصالة محتوى الإنتاج الفكري المكتوب وكشف غير الأصلي والسماح لهم بتجنب بعض الأخطاء التي هي عادة تقع عندما يقدموا أعمالهم، تم تطوير قارنت بتعاون مشترك بين الموجهين التربويين والأكاديميين ممن لهم خبرة طويلة في الخدمات البحثية والأكاديمية، لمساعدة الكتاب على التعرف على أخطاء الكتابة بطريقة تعليمية إرشادية. وعلى الرغم من أنه يتم توفير هذه الخدمة بعدة لغات، إلا أن اللغة العربية تأخرت عن مثل هذه الخدمات بسبب صعوبة هيكلتها والموارد المحدودة، وأضافت تقنيات قارنت قدرة جديدة بتعريف النص العربي و ت 2015حديد هيكلته بطريقة ممنهجة في استخدام تقنيات الذكاء الصناعي مما وفر ميزة حديثة جدا للكشف عن الأصالة، فتقنية قارنت لا تستند فقط على مطابقة التشابه، و لكن أيضا في الكشف عن النصوص المقتبسة، مع تغيير ترتيب الكلمات أو المرادفات أو التعبير حتى عن الفكرة.(هيفاء مشعل الحربي،22،2015)
- **برنامج plagiarism detector:** وهو برنامج مجاني يقوم بكشف الانتحال عن طريق المضاهاة بأكثر من 08 مليار صفحة ويب، ويتم توضيح إذا ما كان المحتوى مسروق، ويقوم بعرض النص الأصلي.(هيفاء مشعل الحربي،
- **برنامج plagiarismchecker** : يقوم هذا البرنامج بالتحقق من سرقة الوثيقة والتحقق من صفحة ويب ويتيح هذا الموقع إرسال تقرير بالانتحال لمحرك البحث Google لإزالتها من محرك البحث كما يمكنه كشف الانتحال بواجبات الطلاب وإرسال تقرير بالانتحال إلى الأستاذ .
- **برنامج PLAGIUM**: برنامج مجاني، يتيح بعض المميزات بمقابل يمكن من التحقق عن طريق ملف، رابط نص ويتيح البحث عبر الانترنيت أو الأخبار أو الشبكات الاجتماعية.
- **برنامج PLAGIARISM MET** : برنامج يمكن تحميله على سطح المكتب، يتم الكشف عن السرقة من خلال ثلاث محركات BABLON ; YAHOO GOOGLE .
- **WORD CHECKSYSTE**: برنامج يسهم بمعالجة السرقات العلمية إذ يسهل هذا الموقع الوصول إلى البرمجيات و يوفر عناء البحث.
- **PLAGIARISMCHECKER MET:** برنامج فايبر للكشف عن السرقات الأدبية؛ هو برنامج مجاني، يتميز بواجهة استخدام سهلة، تسمح بإضافة ملف، أو عدة ملفات للفحص على أساسها، يمكن من الاطلاع على أي محتوى متطابق ومقارنته ويبين مصدر المحتوى المتطابق .
- **برنامج RACKER PLAGT** : برنامج مجاني يفيد المعلمين والناشرين والمحررين، الذين يحتاجون إلى التحقق من أن المواد المقدمة والمخطوطات هي النسخة الأصلية، بصيغ الملفات التي يدعمها. HTML،XML

❖ **PLAGIARISMDECTECT ORG:** وهو برنامج بمقابل، يقوم بتحليل النتائج ،وتسليط الضوء على النصوص التي تم انتحالها .(هيفاء مشعل الحربي،23،2015)

5. الخاتمة

السرقات العلمية مشكلة أخلاقية تفشت بشكل واضح في الجامعات العربية ومراكز البحث العلمي في عصرنا الحاضر لاعتبارات وأسباب عديدة حيث يعد ضعف الإعداد والتأهيل الأخلاقي والعلمي والثقافي للباحث في مقدمة تلك الأسباب، وقد ساهم التقدم التكنولوجي والتقنية الحديثة في انتشارها فقد يسرت الشبكة العنكبوتية الاطلاع على مختلف الأبحاث والدراسات والكتب الالكترونية وغيرها من مصادر المعرفة دون إذن مسبق من أصحابها.

ولم تسلم الأوساط الأكاديمية الجزائرية من ذلك حيث أن ظاهرة السرقة العلمية تفشت بشكل كبير في الآونة الأخيرة خصوصا مع التطور التكنولوجي؛ وأصبحت تشكل تهديدا حقيقيا يضر بمصداقية البحث العلمي، حيث تسجل الجامعة الجزائرية أرقاما متصاعدة في عدد السرقات العلمية، نظرا لاعتمادها على التدابير القانونية وجانب يسير من التوعية الأخلاقية دون توظيفها للتدابير التقنية، وهذا راجع بشكل أساسي إلى عدم الاستفادة من التكنولوجيا في الكشف عن السرقات العلمية، الذي يعد تحديا كبير لها، ولقد أيقنت ماخرا وبفضل توظيفها للتكنولوجيات الرقمية في مجال البحث العلمي بقصور الآليات التقليدية في كشف السرقات العلمية، وأنه لابد من التوجه نحو الاعتماد على التدابير التكنولوجية واعتماد على البرامج الالكترونية في الكشف عنها وفحص المحتوى المعلوماتي وكشف كل أشكال الانتحال بغية مجابهة هذه الظاهرة، فأوصلتنا هذه الدراسة إلى استقراء النتائج وعلى ضوئها اقتراح التوصيات التالية:

1.5. النتائج

- أن التدابير القانونية والتوعية الأخلاقية لوحدها غير كافية لمجابهة ظاهرة السرقة العلمية، لذا يجب اعتماد على التدابير التكنولوجيا أيضا؛
- تعد البرامج الإلكترونية آلية من شئنها أن تسهم في الكشف والحد من هذه الظاهرة؛
- تعتبر البرمجيات الالكترونية أكثر نجاعة من الأساليب التقليدية، خاصة مع توجه الجامعات نحو الرقمنة في مجال البحث العلمي؛
- استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر للقرار الصادر سنة 2016 المتضمن القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، قد ساهمة في لفت انتباه إلى هذه الظاهرة؛
- أسباب تفشي هذه الظاهرة مرده غياب الأخلاق والقيم في البحث العلمي.

2.5. توصيات

- تلقين الطلبة أخلاق وآداب التحصيل العلمي ضرورة وعدم التساهل مع أية انتهاكات للأمانة العلمية؛
- تشجيع المؤسسات الجامعية على تبني تدابير الحماية التقنية؛
- إجراء دورات تدريبية للتعريف بأهمية برمجيات كشف السرقة العلمية ولتقنية استخدامها؛
- تدريب الطلاب على استخدام البرمجيات عند إجراء البحوث للتأكد من سلامة النص المراد استخدامه؛
- التعاون بين المختصين في مجال التصميم و البرمجة لإنشاء برمجيات عربية؛
- استخدام برمجيات كشف السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية خاصة المجانية؛
- رصد الميزانيات اللازمة لتحقيق الحماية الفكرية ضمن ميزانية البحث العلمي؛

- لابد من وجود تعاون إقليمي عربي بين جامعات الدول العربية من أجل وضع برنامج خاص يوازي البرامج باللغة الأجنبية.

6. قائمة المراجع:

1 منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، جامعة المجمعة، كلية التربية، بالزلفي، 2013، ص: 16.

2 إن معنى الاختطاف متحقق في مدلول البلاجيا؛ فكأن المنتحل يختطف أفكار غيره، وينسبها إلى نفسه ادعاء وتمويها، حتى لا يتعرف الناس على أصحابها الحقيقيين .

3 محمد الأيوبي وآخرون، قاموس أكسفورد المحيط؛ انجليزي - عربي dictionary English arabical – muhit oxford study، لبنان أكاديميا، بيروت، لبنان ،2003، ص: 811.

4 أبو الحسين احمد بن فارس، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط2، دون دار نشر ،1986 ص: 403.

5 فوزي رجب، «الانتحال العلمي »، إصدار خاص عن منظمة المجتمع العلمي العربي، 2016 ص: 10.

6 Johns hopkins advanced academic programmes code of ethics, 2005, p: 02

7 محمد أمين عواد، "أخلاقيات البحث العلمي، الملتقى الحواري لمجلس الاعتماد وزارة التعليم العالي، – التعليم العالي العولمة نحو ميثاق عمل أخلاقي – عمان المملكة الأردنية الهاشمية، الثلاثاء 2005/11/22 ص: 8.

8 هيفاء مشعل الحربي- برمجيات كشف السرقة العلمية -، دراسة وصفية تحليلية ،رسالة دكتوراه، جامعة طيبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم المعلومات ومصادر التعلم، المدينة المنورة ،2014 – 2015، ص: 10.

9 ضو مفتاح محمد غمق، الاقتباس والحقوق الفكرية للمؤلف في النظرية والتطبيق، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، ص: 96.

10 القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الصادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي للجمهورية الجزائرية الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها .

11 سالم بن محمد السالم، السرقات العلمية في البيئة الالكترونية- دراسة للتحديات والتشريعات المعنية بحقوق التأليف، دراسة مقدمة للمؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية تحت عنوان: البيئة المعلومات الآمنة: المفاهية والتشريعات والتطبيقات، المنعقد بالرياض في 7/6أفريل . 2010.

12 سايح فاطمة، مداخلة بعنوان جريمة السرقة العلمية في الجامعات وطرق محاربتها –مع الإشارة إلى الجزائر-، الملتقى الوطني حول الأمانة العلمية "ثقافة الباحث العلمي الأكاديمي" المنظم من طرف مخبر القانون والعقار بكلية الحقوق والعلوم السياسية يومي 07 و08 نوفمبر جامعة لونيسي علي البلدية2، الجزائر، 2018.

13 قبلا اعتبر المرسوم التنفيذي 129/08 المتضمن القانون الأساسي للأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والمرسوم التنفيذي.

14 المرسوم التنفيذي 129/08 المتضمن القانون الأساسي للأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية السنة 45 العدد23 الصادر في: 2008/05/04، ص: 11.

15 المرسوم التنفيذي 08/ 130 المتضمن القانون الأساسي للأستاذ الباحث الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية السنة 45العدد 23 الصادر في: 2008/05/04 ص: 21.

16 القرار الوزاري رقم 547 المؤرخ في 02 جوان 2016 عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي يحدد كيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها

17 القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية وطرق مكافحتها.